

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٩

باستثناء وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالإقليم المصرى من بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والقوانين المعدلة له ،

وعلى ميزانية وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لسنة المالية ١٩٥٨-١٩٥٩

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

## قرر القانون الآتى :

**مادة ١** — استثناء من أحكام المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ المشار إليه تغير درجات الكادرات الفنية والادارى في الباب الأول من ميزانية وزارة الشئون الاجتماعية والعمل مدحمة بما في كادر واحد هو الكادر المالى في ميزانية سنة ١٩٥٨-١٩٥٩ بحسب تغير من نوع واحد فيما يتعلق بالترقيات والتقلبات والتعيينات .

**مادة ٢** — تستثنى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل في فترة العمل بميزانية سنة ١٩٥٨-١٩٥٩ من حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ المشار إليه وذلك فيما مما تضمنه المادة المذكورة في شأن قيد الموظف على درجة وظيفة من الوظائف التي يكون التعيين فيها بقرار جمهورى .

**مادة ٣** — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم المصرى ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٥٨ .

صدر براسة الجمهورية في ٢ ربى سنة ١٣٧٨ ( ١٢ يناير ١٩٥٩ )

حمل عدد النسخة

بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩

باستثناء بعض موظفى وزارة الزراعة المعينين على الوظائف المؤقتة المدرجة بميزانية المشروعات الإنثاجية من الامتحان والكشف الطبي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٧ بربط ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٥٨/٥٧ والمتضمن نقل الوظائف المدرجة بميزانية وزارة الزراعة للشروعات الإنثاجية واعتمادات الباب الثالث إلى الباب الأول في ميزانية لوزارة لسنة المالية ١٩٥٨/٥٧ .

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

## قرر القانون الآتى :

**مادة ١** — استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ، يغنى من شرط الامتحان واللائحة الطبية المنصوص عليها فيه ، لموظفون المستخدمون المعينون على الوظائف التي كانت مدرجة بميزانية وزارة الزراعة للشروعات الإنثاجية ووظائف اعتمادات الباب الثالث رققت إلى الباب الأول في ميزانية الوزارة بمقتضى القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه وتكون أقدمتهم من تاريخ تعيينهم في الوظائف سالفة الذكر مع عدم صرف فرق عن الماضي .

**مادة ٢** — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وي العمل به في الإقليم المصرى من تاريخ نشره ما

صدر براسة الجمهورية في ٢ ربى سنة ١٣٧٨ ( ١٢ يناير ١٩٥٩ )

حمل عدد النسخة